# العفو الدولية": مصر تستغل "الاستراتيجية الوطنية" لإخفاء قمع وانتهاك حقوق الإنسان"



الأربعاء 21 سبتمبر 2022 11:25 م

قالت منظمة العفو الدولية، إن السلطات المصرية (الانقلابية) لم تُبدِ نيةً صادقةً للاعتراف بأزمة حقوق الإنسان المتجذّرة التي تشـهدها البلاد، أو حتى معالجتها، وذلك على الرغم من إطلاقها للاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان منذ عام واحد□

وتُواصِل سلطات الانقلاب تضييق الخناق على الحريـات وارتكـاب الجرائم المشـمولة في القـانون الـدولي، مع اقـتراب موعـد انعقـاد الـدورة السابعة والعشرين للمؤتمر السنوى لأطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ "كوب 27".

وقدمت منظمة العفو الدولية، في تقرير جديد بعنوان، "انفصال عن الواقع: الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في مصر تتستَّر على أزمـة حقـوق الإنســان"، تحليلاً مُفصَّلًا للاستراتيجيــة في ضـوء أوضاع حقـوق الإنسـان على أرض الواقـع، مُبيِّنـة كيـف تســـتغلها الســلطات باعتبارها أداةً دعائيـة لتُخفي قمعها الذي يزداد اسـتفحالاً ضد أي شـكل من أشـكال المُعارضة قبل مؤتمر المناخ المُقرر انعقاده في نوفمبر 2022.

#### ساترًا للانتهاكات

وقالت أنياس كالامار، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية: "لقد وضعت السلطات المصرية الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان لتكون سـاترًا برَّاقًا لانتهاكـات حقوق الإنسـان التي ترتكبهـا من دون رادع، معتقـدةً أنه يمكنهـا خـداع العـالم قبـل مؤتمر المنـاخ، إلا أنه لا يمكنهـا تلميع سِجلهـا المريع بمجرد حيلة من حيَل العلاقات العامة".

وأضافت كالامار: "يجب ألا يُخـدع المجتمع الـدولي بمحاولات مصر لإخفاء فداحة أزمة حقوق الإنسان التي تشهدها البلاد، بل يجب عليه أن يمارس الضغوط على السـلطات المصرية، على المستويين المُعلَن وغير المُعلَن، لاتخاذ خطوات ملموسة نحو إنهاء هذه الحلقة المُفرغة من الانتهاكات وإفلات مرتكبيها من العقـاب، بـدءًا بالإـفراج عـن الآلاـف مـن مُنتقـدي السـلطات ومُعارِضيها المُحتَجَزيـن تعسـفًا داخـل السـجون المصرية، وتخفيف قبضتها على المجتمع المدنى، والسماح بالتظاهرات السلمية".

ووثق تقرير منظمة العفو الدولية الجديد، بشكل مستفيض، لأنماط انتهاكات حقوق الإنسان المُرتكَبة في مصر منذ وصول قائد الانقلاب عبد الفتاح السيسي إلى السلطة، وكذلك إلى المعلومات التي جمعتها منذ إطلاق الاستراتيجية من مصادر متعددة، بما فيها الضحايا والشـهود والمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين الحقوقيين وأجرت المنظمة أيضًا مراجعةً للوثائق الرسـمية، والأدلة المسـموعة والمرئية، وتقارير هيئات الأمم المتحدة وغيرها وقد قُدِّمَت النتائج التي خلص إليها التحليل وتوصيات المنظمة إلى السلطات المصرية في 7 سبتمبر 2022.

### صورة مُضللة

وأكدت منظمة الأمم المتحدة على أن السلطات المصرية كانت تشير مرارًا وتكرارًا إلى الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان منذ إطلاقها، في تصريحات علنية وخلال الاجتماعات المُغلقة مع مسؤولي الحكومات الأخرى، باعتبارها دليلًا على التزامها بحقوق الإنسان، وقد وضعت الحكومة استراتيجية على مدى خمسة أعوام من دون أي تشاور مع منظمات حقوق الإنسان المستقلة أو مشاركة شعبية، بينما ترسم صورة مُضللة على نحو بالغ لأزمة حقوق الإنسان في مصر كما أنّها تعفي السلطات من أي مسؤولية عبر إرجاعها الأزمة إلى التهديدات الأمنية والتحديات الاقتصادية، بل و"ضعف الوعي" لدى المواطنين المصريين أنفسهم بحقوقهم وممارستها

وفي الوقت الذي أشادت فيه المنظمة بالإطارين الدستوري والقانوني في الاستراتيجية، إلا أنها أكدتُ أنها تتجاهل سنّ وتطبيق سلسلة من القوانين القمعية التي إما تُجرِّم فعليًا ممارسة الحقوق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها والتجمع السلمي، أو تُقيّدها تقييدًا شديدًا □ وتنتقص هذه القوانين أيضًا المزيد من ضمانات المحاكمة العادلة، وتُرسِّخ إفلات عناصر الأمن والجيش من العقاب □ قمع واعتقال وانتهاكات

وتجاهلت الاستراتيجية – كذلك - سِجِل السلطات المصرية المخزي منذ يوليو 2013، في قمع المُعارَضة، مع استمرار احتجاز الآلاف تعسفًا أو مقاضًاتهم ظلمًا □ وخلال العامَيْن الماضيين فقـط، تُوفي عشـرات الأشخاص في السـجن، بعـد حرمـانهم المُتعمَّد من الحصول على الرعـاية الصحية الكافية واحتجازهم في أوضاع قاسية ولاإنسانية □

وفي الأشهر الأخيرة، أَفرِج عن عشرات سجناء الرأي وغيرهم من المُحتَجَزين لأسباب سياسية، ما يُعَد خطوة إيجابية وإن كانت ذات تـأثير محدود للغاية؛ بيد أن السلطات تُواصِل اعتقال المئات من مُنتقديها ومُعارضيها تعسفًا، بينما يُمنَع الكثيرون من المُفرَج عنهم من السفر وأضافت المنظمة أن السلطات المصرية فرضت الرقابة على مئات المواقع الإلكترونية، وداهمت منافذ إعلامية مستقلة وأغلقتها، واعتقلت عشرات الصحفيين لتعبيرهم عن آراء انتقادية أو لمجرد مزاولة عملهم الإعلامي∏

وأكدت منظمة العفو الدولية أن السلطات المصرية تُواصِل ارتكاب انتهاكات ُحقوقية ضدّ الرجال والنساء والأطفال، على أساس جنسهم ونوعهم الاجتماعي وميولهم الجنسية ومُعتقَداتهم الدينية□

### انتهاكات لحقوق الإنسان

وتنتقـد المنظمة مبالغات الحكومة المستمرة في الحـديث عن الاستراتيجية وإنجازات الحكومة المُعلَنة فيمـا يتعلق بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بينما هي على الجانب الآخر تتناقض تناقضًا شديـدًا لا مع تقاعسـها عن إحراز أي تقـدم بشأن إعمال هذه الحقوق فحسب، بل أيضًا مع اعتــداءاتها من دون رادع على مَِن يُعبِّرون عن مظـالمهم الاجتماعية والاقتصادية، ومن بينهـم العمـال وأعضاء الطـاقم الطبي وسكان العشوائيات□

وترى المنظمة أن الاستراتيجية قـد غفلت تمامًا الحـديث عن انتهاكات حقوق الإنسان الحالية أو الماضية، وتجاهلت الـدور الـذي اضـطلع به عناصر قوات الأمن ووكلاء النيابة والقضاة في ارتكاب أو تسهيل ارتكاب هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان□

## توصيات

ووجهت منظمة العفو الدولية مجموعة من التوصيات للسلطات المصرية، ومن أبرزها:

معالجة النطاق الكامل لأزمة حقوق الإنسان وإفلات الجُناة من العقاب في البلاد□

إفراج السلطات عن آلاف المُحتَجَزين تعسفًا بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية□

إغلاق جميع التحقيقات الجنائية ذات دوافع سياسية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان□

إلغاء جميع قرارات منع السفر وتجميد الأصول وغير ذلك من القيود□

فتح تحقيقات جنائية بشأن الجرائم المشمولة في القانون الدولي وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأ.من، تمهيدًا لإحضار المسؤولين عن ارتكابها إلى ساحة العدالة□ وتشمل هـذه الجرائم والانتهاكات عمليات القتل غير المشـروع لمئات المتظاهرين والإعدام خارج نطاق القضاء وأعمال التعذيب والإخفاء القسري□

اعتراف السيسي بعمق أزمة حقوق الإنسان، التى تقف حكومته مسؤولةً عن تفاقمها، وأن يتخذ إجراءات ملموسة لحلّها□

قيّام المجتمع الدولي بُدعم الجَهودُ المبذولـة لإنشاء آليـة للرصد والإبلاغ عن أوضاع حقوق الإنسان في مصر لـدى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة".

وتستضيف مصر مؤتمر المناخ بشرم الشيخ في نوفمبر المقبل□ وقد أثارت منظمات معنية بالقضايا البيئية وحقوق الإنسان بواعث القلق بشأن حصر التظاهرات في "مناطق مخصصة" فقـط، وتقييد قـدرة المجتمع المـدني المصـري على المشاركة الفعَّالة مـن دون خـوف من الأعمال الانتقامية□

لمطالعة نص التقرير ( من هنا ).

https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2022/09/egypt-human-rights-crisis-deepens-one-year-after-national-/human-rights-strategy-launched